الفلاحات «أسكت» بني إرشيد في المؤتمر الصحافي وسط استهداف حكومي لنشاطات الاسلاميين:

الأردن: توقع الافراج عن إثنين من النواب الأربعة وحوار بين المعتدلين في الحكومة و«الأخوان»

عمان ـ «القدس العربي» ـ من بسام البدارين:

توفر قاعدة معلومات وتوقعات تشير للإفراج قريبا عن نائبين من بين النواب الأربعة الذين تعتقلهم السلطات للأسبوع الثالث على التوالي بتهمة زيارة عزاء الزرقاوي تفيد بان أجواء «التهدئة» تحتل نسبيا المشهد المتوتر في إختبار لا حدود له ما بين التهدئة والتصعيد تعايشه الطبقة السياسية في الأردن منذ توترت العلاقة بين جماعة الأخوان المسلمين والحكومة.

وبالرغم من إختيار نائبين للتحدث عن إحتمالية الإفراج عنهما وهما إبراهيم المشوخي وجعفر الحوراني إلا ان الأجواء ما زالت «ملبدة» بالغيوم لكن السلطات سعت لمكافأة جبهة العمل الإسلامي أو لتخفيف الحمل عنها قليلا بعد ان تنصلت وعلى لسان الرجل الثاني فيها إرحيل الغرايبة من بيان «الملتقى» الشهير الذي صاغه شركاء الجبهة من معارضين بارزين يعودون للأضواء تدريجيا مثل ليث الشبيلات.

وما يقال في الهامش بالخصوص ان المشوخي والحوراني توجها لبيت العزاء بأبو مصعب الزرقاوي لإعتبارات عائلية ومناطقية وليس لإعتبارات سياسية لكن الإستمرار في إعتقال زميليهما علي أبو السكر ومحمد أبو فارس إستند إلى حجة ان الأخيرين وخلافا للمشوخي والحوراني قالا كلاما في العزاء يمجد الزرقاوي القتيل وعدو الدولة الأول خلال السنين الثلاث الأخيرة.

ويمكن القول ان أساس هذه التسريبات سعي بعض الأطراف المعتدلة في الحكومة لإستشعار ردود فعل التيار الإسلامي إزاء اي خطوات تساهلية لاحقا لكن الإدعاء في محكمة أمن الدولة رفض الإفراج بكفالة عن النائبين المشوخي والحوراني فيما قدم محاميهما إستئنافا لقرار الرفض لدى قيادة المحكمة مما يبقي دائرة الإحتمال قائمة.

وفي الواقع تتسرب من داخل الصف في حكومة معروف البخيت إشارات يفهم منها ان الحكومة بصدد «تليين» موقفها من الأخوان المسلمين او تجنب حالة صدام مفتوحة او غير مبررة معها فيما ترسل إيحاءات من مواقع قرار في الدولة والحكومة تفيد بان المعركة مستمرة مع جماعة الأخوان.

ووسط هذه التقاطعات المعلوماتية لا يمكن توقع قراءات محددة لنهاية الأزمة في عمان بين الأخوان المسلمين والسلطات الرسمية، الأمر الذي يفسر تباين في التوقعات يظهر بين الحين والآخر على اساس إنفراج قبل ان تندلع الأزمة مجددا.

وفي نهاية الأسبوع الماضي تجنبت الصحف ايضا مؤتمرا صحافيا عقده المراقب العام للأخوان سالم الفلاحات وقال فيه كلاما مكررا عن ثوابت الأخوان ومبادئهم بقصد إرسال رسالة واضحة لمن يهمه الأمر مفادها ان الأخوان المسلمين «لم يغيروا ولم يتغيروا» فلا زالوا يعتبرون انفسهم جزءا من النظام السياسي والإجتماعي وليسوا بصدد أي إنقلابات اوحت به طوال ايام الأزمة الأخيرة كتابات ومقالات وتعبيرات صحافية.

الفلاحات وفي المؤتمر الذي تم تجاهله فتح المجال للتحاور مجددا ورئيس كتلة الإسلاميين في البرلمان عزام الهنيدي «وسط» العشرات من الشخصيات طارحا السؤال التالي: ما الذي يريدونه منا بشكل محدد؟ مضيفا: نريد أن نفهم.

إذا الأجواء داخل التيار الأخواني «تصالحية» وتحاول تجنب التصعيد لكن ردود الفعل في الوسط الرسمي متباينة إزاء الأمر والنهايات والأخوان قدموا دليلا إضافيا على انهم ساعون للتصالح، ففي المؤتمر الصحافي للفلاحات كان يجلس إلى المنصة الشيخ زكي سعد إرشيد أمين عام جبهة العمل الإسلامي صامتا ودون التفوه ولا بكلمة واحدة وهي إشارة من الأخوان تقول ضمنيا بأنهم قادرون على ضبط سعد وتصريحاته ما دامت تستخدم دوما كمبرر وذريعة للتحريض على الأخوان.

وبعض الشخصيات في السلطة إلتقطت الرسالة جيدا، فوزير الداخلية عيد الفايز قبل وفقا لتقارير محلية أمس التحاور والتلاقي مع قادة الأخوان على هامش مناسبة إجتماعية حضرها رئيس الديوان الملكي الأسبق خالد الكركي حيث حصل إجتماع على الهامش بين شخصيات معتدلة وطنيا.

ويقود ذلك إلى الإستنتاج بان داخل الفريق الحكومي ايضا هناك من يرغب بالإستدراك وتجنب التصعيد، وفيما يستطيع الأخوان ضبط «متطرفيهم» والمتشددين او المكروهين بينهم يطالبون الحكومة بضبط محرضيها في الإعلام الرسمي الذي كان له الدور الأكبر في إفتعال وتغذية الأزمة مع التيار الإسلامي.

حفل بمفاجآت رقمية تظهر الإختلاف بين توجهات الحكومة ومشاعر الشارع والنخب:

إستطلاع للرأي: ثلث الأردنيين حزنوا لمقتل الزرقاوي.. و82 % يعتبرون حماس حركة مقاومة مشروعة

عمان ـ «القدس العربي»:

حقق ابو مصعب الزرقاوي بعد مقتله مزيدا من التعاطف في صفوف الأردنيين خلافا لكل القراءات الرسمية. وبموجب إستطلاع شامل للرأي نظمه وأعلنه مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية حيث لاحظ المركز بان عدد المواطنين الذين لا يعتبرون تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين منظمة إرهابية زاد بمقدار « 5 % و على الأقل بعد مقتل الزرقاوي حيث كان عام 2005 20 % واصبح الآن 25 % .

وفي مفاجأة أخرى من مفاجآت هذا الإستطلاع تبين ان أكثر من 30 % من الأردنيين يعتبرون موت الزرقاوي خبرا سلبيا وسيئا بالنسبة لهم مما يعني ان ثلث الشارع الأردني متعاطف مع الرجل بعد موته خلافا ايضا لقراءات الإعلام الرسمي فيما عبر أكثر من 45 % من المستطلعين عن فرحهم بموت الزرقاوي.

وأظهر الإستطلاع الذي ارسل من المنظمين لمكتب «القدس العربي» في عمان وجود تباين ما بين حقيقة تعاطف الجمهور الأردني مع حركة حماس والموقف الرسمي من الحركة، فقد قال أكثر من 69 % من الأردنيين ان حماس منظمة مقاومة مشروعة مما يعني ان غالبية الأردنيين الساحقة لا تتفق مع الحكومة بموقفها المعلن من الحركة. في حين اعتبر 7,8 % بأنها «منظمة إرهابية». وتجدر الملاحظة بأن نسبة الذين أجابوا بـ«لا أعرف» كانت 18,7 % في هذا الاستطلاع. وعند المقارنة مع نتائج استطلاع كانون الأول 2005 بعد تفجيرات الفنادق في عمان، نجد أن نسبة الذين أفادوا بأن حماس «منظمة مقاومة مشروعة» متقاربة في الاستطلاعين، ولا يعكس الفرق بين النسبتين تغيرا جوهريا في الرأي العام من الناحية الإحصائية. وتجدر الملاحظة أن نسبة من عرفوا حماس بأنها منظمة مقاومة مشروعة في هذا الاستطلاع هي أقل، وبشكل جوهري، من نسبة الذين رأوا بأن حركة حماس «منظمة مقاومة مشروعة» في استطلاع 2004 حيث كانت 86,7 % . وتشير النتائج إلى أن نسبة أكبر من المستجيبين تفيد «بلا أعرف».

وفيما يتعلق بحزب الله، تشير النتائج إلى أن أغلبية المستجيبين 63,6 % في هذا الاستطلاع يرون بأن حزب الله هو «منظمة مقاومة مشروعة» مقابل 6,9 % أفادوا بأنه «منظمة إرهابية» و24 % أجابوا بـ لا أعرف.

وقال المركز في تحليله لهذه البينات إن المؤشرات المتاحة تؤكد أن توجهات المواطنين نحو هاتين المنظمتين أكثر وضوحاً من توجهاتهم نحو القاعدة. ولا شك في أن الصراع العربي الإسرائيلي واستمرارية احتلال الأراضي الفلسطينية من قبل إسرائيل تبقى عوامل أساسية في صياغة مواقفهم وآرائهم تجاه حماس أو حزب الله.

وارتفعت نسبة الذين أفادوا بأن تنظيم القاعدة/ بن لادن هو منظمة «مقاومة مشروعة» من 20 % في استطلاع كانون الأول 2005 بعد تفجيرات عمان إلى 25,7 % في هذا الاستطلاع حزيران (يونيو) 2006 وبالمقابل انخفضت نسبة الذين أفادوا بأنه منظمة إرهابية من 48,9 % في استطلاع 2005 إلى 41,1 % في هذا الاستطلاع. كما يلاحظ ارتفاع نسبة الذين أفادوا بـ لا أعرف من 24,3 % في استطلاع 2005 إلى 27 % في هذا الاستطلاع. وهذه التباينات في النسب بين استطلاعي 2005 و2006 غير جوهرية من الناحية الإحصائية.

ويبقى اتجاه الرأي العام الأردني، بشكل عام، يصنف القاعدة ـ بن لادن على أنها «منظمة إرهابية» مع الارتفاع النسبي للذين فضلوا عدم اتخاذ موقف في هذا الاستطلاع. وعند مقارنة نتائج هذا الاستطلاع مع نتائج استطلاع 2004 يتبين أن التغيير الجوهري تجاه تنظيم القاعدة/ بن لادن في أعقاب تفجيرات عمان مقارنة مع تقييمه في عام 2004 قد يكون دائماً لدى الرأي العام الأردني حيث أفاد 10,6 % فقط في عام 2004 انه تنظيم إرهابي بينما بلغت النسبة 48,9 % في عام 2005 و41,1 % في هذا الاستطلاع.

وبالنسبة لتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين بقيادة الزرقاوي سابقاً ما زالت أغلبية المواطنين 54,3 % ترى أنه «منظمة إرهابية» مقابل 15,6 % ترى أنه منظمة مقاومة مشروعة، في حين أفاد 24,6 % من المستجيبين بـ «لا أعرف».

وعلى الرغم من أن الاتجاه العام للرأي العام الأردني يصنف القاعدة في بلاد الرافدين على أنها «منظمة إرهابية» إلا أن هناك انخفاضاً جوهرياً في نسبة الذين أفادوا بأن القاعدة في بلاد الرافدين منظمة إرهابية مقارنة مع نسبة 72,2 % الذين أفادوا بذلك في استطلاع 2005 بعد تفجيرات عمان. وأدى هذا التغير إلى رفع نسبة الذين أفادوا بأن القاعدة/ بلاد الرافدين منظمة مقاومة مشروعة، مقارنة مع استطلاع 2005، إضافة إلى ارتفاع نسبة الذين أجابوا بـ«لا أعرف» كما هو موضح في الجدول رقم 2.

ويكمن أن يُعزى هذا التباين في توجهات العينة الوطنية بين هذا الاستطلاع واستطلاع 2005 بعد تفجيرات عمان جزئياً إلى إعادة تقييم «تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين» بعد مقتل قائدها أبي مصعب الزرقاوي والفترة الزمنية الفاصلة بين هذا الاستطلاع وتفجيرات عمان سبعة أشهر.

وأظهرت نتائج استطلاع الرأي كانون الأول (ديسمبر) ـ 2005 بعد تفجيرات عمان إلى أن هنالك تحولاً جذرياً طرأ على مواقف المواطنين في الأردن من بعض العمليات التي استهدفت قتل مدنيين بغض النظر عن جنسياتهم. وتظهر نتائج الاستطلاع الحالي حزيران 2006 إلى أن هذا الموقف لم يتغير حيث اعتبر 61,8 % من مستجيبي العينة الوطنية بأن تدمير برجي التجارة العالمية في نيويورك 2001 عملية إرهابية. وأفاد 63,3 % من المستجيبين بأن تفجيرات لندن هي عمليات إرهابية، واعتبر 79 % من المستجيبين تفجيرات شرم الشيخ بأنها عمليات إرهابية، وكذلك 93,4 % أفادوا بأن تفجيرات عمان هي عمليات إرهابية. وعند مقارنة نسب الذين أفادوا بأن العمليات المذكورة آنفاً هي عمليات إرهابية مع نسب مستجيبي استطلاع 2005 الذين أفادوا بذلك نجد فروقات طفيفة غير جوهرية من الناحية الإحصائية ولا تعبر عن تغير جوهري في توجهات الرأي العام الأردني نحو هذه العمليات. وينطبق هذا على العمليات التي تقوم بها إسرائيل، حيث أفاد 90,8 % و84,0 % بأن قتل المدنيين الفلسطينيين في الضفة والقطاع من قبل إسرائيل واغتيال القادة السياسيين الفلسطينيين من قبل إسرائيل هي عمليات إرهابية، وهي النسب ذاتها تقريباً في الاستطلاعات الثلاثة.

وفيما يتعلق بعمليات تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، أفاد 74,7 % من المستجيبين بأن العمليات التي تبناها تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين وأسفرت عن مقتل مدنيين عراقيين في العراق هي عمليات إرهابية، كما أن 69,8 % من المستجيبين أفادوا بأن كلا من العمليات التي تبناها هذا التنظيم وأسفرت عن مقتل مدنيين عراقيين شيعة في العراق؛ والعمليات التي تبناها التنظيم ذاته وأسفرت عن قتل منتسبي الشرطة والجيش العراقيين في العراق هي عمليات إرهابية.

أفاد 45,7 % من مستجيبي العينة الوطنية بأن ردة فعلهم تجاه موت الزرقاوي عندما علموا بها كانت إيجابية، بمعنى أنهم شعروا بالفرح، والأمان، والراحة، والفخر، والتفاؤل. بينما أفاد 30,3 % من أفراد العينة بأن ردة فعلهم كانت سلبية حين علموا بموت الزرقاوي؛ بمعنى أنهم شعروا بالغضب، والحزن، والإحباط، والزعل. وكانت ردة فعل 16,8 % من المستجيبين، محايدة، بمعنى أنهم لم يشعروا بشيء، أو أنهم كانوا غير مهتمين، أو محايدين، أو غير معنيين.

وحول زيارة نواب جبهة العمل الإسلامي الأربعة لبيت عزاء الزرقاوي وتقديم العزاء به، أفاد 65,5 % من المستجيبين بأن زيارة نواب جبهة العمل الإسلامي الأربعة إلى بيت عزاء أبي مصعب الزرقاوي وتقديم العزاء به «عمل غير مقبول سياسيا» مقابل 15,5 % أفادوا بأنه «مقبول سياسياً»، بينما أجاب ـ 16,1 % من المستجيبين بـ«لا أعرف».

ويرى 46,6 % من المستجيبين بأن ما قام به النواب الأربعة غير مبرر، مقابل 32,4 % اعتبروا أن ما قام به النواب الأربعة مبرر، بينما لم يقرر 17,2 % رأياً في الموضوع. وتعكس هذه النسب شبه انقسام في المجتمع الأردني إزاء هذا الموضوع.

ومن جانبها لم تبتعد نخبة قادة الرأي في المجتمع كثيرا عن نفس التوجهات، فأكثر من 82 % من قادة الرأي إعتبروا بأن حركة حماس هي منظمة مقاومة مشروعة، في حين أن 7,7 % اعتبروها منظمة إرهابية. فيما أجاب 5,9 % بـ« لا أعرف» ورفض 4,4 الإجابة وينطبق هذا التوجه العام على آراء قادة الرأي نحو حزب الله ، إذ أفاد 82,4 % بأنه منظمة مقاومة مشروعة مقابل 5,7 % اعتبروه منظمة إرهابية.

وبالنسبة لتنظيمي القاعدة ـ بن لادن والقاعدة في بلاد الرافدين، وخلافا لتصنيف حماس وحزب الله، فإن أغلبية قادة الرأي في الأردن 64,1 % تعتبر أن تنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن منظمة إرهابية، فيما أفاد 14,7 % بأنه منظمة مقاومة مشروعة. في حين أفاد 11,9 % بـ«لا أعرف». تعتبر أغلبية أفراد عينة قادة الرأي 75,0 % أن منظمة القاعدة في بلاد الرافدين بقيادة الزرقاوي لحين مقتله منظمة إرهابية. ولقد انخفضت هذه النسبة مقارنة بـ استطلاع 2005 «بعد تفجيرات عمان» حيث كانت 84,6 % .

«روزاليوسف» تشمت بأصحاب الصحف الحزبية والمستقلة.. احتجاجات على حبس الصحافيين ومحاولات للتهدئة بين مجلس الشعب ونقابة الصحافيين

اتهامات للحكومة بحماية الفاسدين في النظام.. مناشدة الرئيس التدخل في معركة الحكومة ضد الصحافيين.. واستنفار في وسائل الاعلام

القاهرة ـ «القدس العربي» ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة يومي السبت والأحد عن مشروع الحكومة لتعديل بعض مواد قانون العقوبات فيما يختص بالنشر واصرارها على حبس الصحافيين حيث ابتدعت لهم مواد جديدة ومطاطة هدفها حماية الفاسدين كما أجمع الكل وموافقة مجلس الشعب من حيث المبدأ على المشروع وحدوث اتصالات بين رئاسة المجلس ونقابة الصحافيين للتهدئة بين الطرفين بأن قال المجلس أن الخطاب الموجه منها بنشر قائمة سوداء بأسماء أعضاء المجلس الذين سيؤيدون المشروع، لا يخص النواب، كما أن كرم الحفيان عضو المجلس عن الحزب الوطني قرر الاعتذار عن قوله طظ في الصحافيين، ورئيس المجلس الدكتور أحمد فتحي سرور أشاد بالصحافة، واستمر الصحافيون في مناشدة الرئيس التدخل لالغاء وضع الحكومة مادة الحبس في مشروعها، واستمرار الاعتداءات الاسرائيلية الوحشية ضد أشقائنا الفلسطينيين، واستشهاد الكثيرين منهم ـ إلى جنة الخلد ـ واستمرار تفشي مرض الجلد العقدي، ونفوق المئات من المواشي وأعمال العنف في العراق، وتدمير مساجد للشيعة والسنة. وسوف نخصص تقرير اليوم لمعركة الصحافيين مع مشروع القانون الذي تم دس مواد فيه لحماية الفاسدين داخل النظام، كما أن صحفا كثيرة يومية وأسبوعية احتجبت وكانت تمدنا بمدد لا نهاية له، ويبدو أن تجارتنا ستبور هذا الأسبوع لذلك السبب.

معارك الصحافيين

وإلى معارك الصحافيين ومشروع الحكومة، و ـ الوسواس الخناس ـ وهو عنوان مقال صديقنا محمود أباظة رئيس حزب الوفد وعضو مجلس الشعب في «الوفد» يوم السبت، وقوله:

«تقدمت الحكومة بمشروع قانون، يستبدل عقوبة الغرامة بعقوبة الحبس في الغالبية العظمى من جرائم النشر، وهذا التعديل، جاء تنفيذا لوعد رئيس الجمهورية الذي جاء في برنامجه الانتخابي، والتزمت الحكومة القائمة بتنفيذه. كما جاء أيضا تعبيرا عن اتجاه تشريعي عام أخذت به معظم دول العالم، فلم تعد عقوبة الحبس قائمة في جرائم النشر إلا في عدد ضئيل جدا من الدول.

إلا أن هذا المشروع استبقى عقوبة الحبس في حالتين. الحالة الأولى: هي العيب في رئيس دولة أجنبية.

والحالة الثانية: هي القذف في حق موظف عام، أو ذي صفة نيابية عامة، أو مكلف بخدمة عامة إذا تضمن القذف طعنا في ذمته المالية.

وقد أثار هذا الاستبقاء عاصفة من الاعتراضات وأصاب الرأي العام بخيبة أمل واسعة، كما أنه من ناحية أخرى جاء تحقيقا لرغبة أصحاب مدرسة القمع السياسي الذين يشغلون موقعا محصنا في قلب السلطة السياسية، ويستمتعون بهذه المواجهات التي تعظم الفجوة بين الأمة والدولة، لأنها تبرر وجودهم وتعزز نفوذهم.

×× وحتى لا نغرق في هذا الضجيج الذي يثيره أصحاب المصلحة في استمرار هذا التناحر بين أبناء الشعب المصري علينا أن نوضح الحقائق التالية:

1 ـ ان القذف والسب كان وسوف يبقى جريمة يعاقب عليها القانون، لأنه اعتداء على حق الانسان في صون كرامته سمعته ولا خلاف على ذلك ولم يطالب أحد في مصر أو في غيرها بإباحته.

2 ـ ان الخلاف ينحسر حول العقوبة الأنجع ـ والعقوبة ـ أي عقوبة ـ تهدف إلى تحقيق غرضين:

أولا: تحقيق العدالة بإنصاف المجني عليه.

وثانيا: منع وقوع الجريمة عن طريق الردع. والاتجاه العام السائد اليوم في التشريع بشأن جرائم النشر يقوم على أساس أن العقوبة المالية ـ الغرامة ثم التعويض ـ الذي يشرك المؤسسة الاعلامية ـ الصحيفة أو غيرها ـ بالتضامن مع المحكوم عليه الذي يعمل لديها في الوفاء بما حكم به من غرامة أو تعويض، أضمن لحق المجني عليه وأشد ردعا للجاني، والحكومة لا تنكر ذلك بدليل انها تقدمت بهذا المشروع المشار إليه والذي يقوم على هذه الفلسفة.

3 ـ ان استبقاء عقوبة الحبس في حالة العيب في رئيس دولة أجنبية، تفرقة لا مبرر لها من الناحية الأخلاقية ولا من الناحية الفنية، فكل انسان من حيث كونه إنسانا حري بحماية حقه في صون سمعته وكرامته سواء كان من صغار الناس أو من كبارهم أجنبيا أو مصريا، أما من الناحية الفنية فإن الغرامة إذا ما اتفقنا على أنها أكثر ردعا لا يكون هنا للحبس مقتضى.

4 ـ أما استبقاء الحبس في حالة الطعن على الذمة المالية لموظف عام أو من في حكمه فمن المعروف أن القذف معاقب عليه بالنسبة لأحاد الناس بصرف النظر عن صحة الواقعة أو عدم صحتها.

أما بالنسبة للموظف العام أو من في حكمه فقد أباح القانون القذف في حقه بشرطين حسن النية وأثبات الواقعة، وهذا الاستثناء على القاعدة العامة يبرر الحرص على كشف الفساد، ومعادلة الحماية الخاصة التي يتمتع بها الموظف العام ومن في حكمه، وهو مبدأ عام، تأخذ به كل التشريعات، في الدول المتحضرة.

أما المشروع الذي تقدمت به الحكومة فقد قلب القاعدة رأسا على عقب وأراد أن يضيف حماية أشد للموظف العام أو من في حكمه، فتحققت بذلك شبهة حماية الفساد بدلا من مقاومتها».

وكانت عناوين الموضوع الرئيسي في الصفحة الأولى لـ«الوفد» هي ـ أحمد عز يذبح الصحافة ـ حشد نواب الوطني في جلسة مسائية لتمرير الحبس وإقراره غدا ـ مع ثلاث صور كبيرة له في المجلس، وهو يتنمر، وقالت الجريدة:

«علم المحرر البرلماني لـ«الوفد» ان أحمد عز أمين التنظيم بالحزب الحاكم ورئيس لجنة الموازنة بالبرلمان قضى يومه أمس ـ الجمعة ـ في اتصالات مكثفة لحشد أعضاء الحزب الوطني لحضور جلسة غد ـ الاحد ـ لإقرار قانون ذبح الصحافة وعلمت «الوفد» أن عز أصدر توجيهات مشددة وأجبر النواب على الحضور مهما كانت الأعذار بمن في ذلك المرضى والمسافرون وقد بذل عز خلال الأيام الماضية مجهودات مكثفة لدعم تيار التشدد داخل الحزب الحاكم والحكومة وتبنى عز الخط القاتل بعدم التنازل وعدم التوصل إلى حل وسط مع الصحافيين».

كما نشرت صور أربعة نواب من الحزب الحاكم ومع كل صورة عنوان وتعليق، الأول الشتام: ترك علي عطوة نائب الوطني «البلاج» وحضر مباشرة ـ بعد أن ارتدى ملابسه ـ ليشارك في مناقشات اللجنة وسكت دهرا وليته ما نطق، فالصحافيون في نظره وظيفتهم «الابتزاز».

والثاني الرداح: بأسلوب متدن يصلح لأن يكون وصلة ردح في سوق عشوائي رفض كرم الحفيان نائب الحزب الوطني عن المنيا مناقشة مشروع القانون الذي أعدته النقابة.

وتحدث قائلا: طظ في الصحافيين مش عاوز حد يكتب عني.

والثالث الملسوع: النائب الملسوع شيرين أحمد فؤاد نائب الحزب الوطني عن الوايلي عبر عن دعوته للصحافة والصحافيين وطالب في المناقشات بحبس الصحافيين قائلا: إحنا ملسوعين من الصحافة. والرابع ورق: إبراهيم الجوجري قاد رفض نواب الوطني أي دور لنقابة الصحافيين في إعداد مشروع قانون جرائم النشر الجديد وتحول إلى بطل في أعين قادة الحزب الوطني لكنه بطل من ورق».

وإلى «أحرار» نفس اليوم ـ وبابها اليومي الذي توقعه باسم ـ جحا ـ الذي قال:

«تحامل أعضاء البرلمان على الصحافة والصحافيين مطالبين بحبسهم في قضايا السب والقذف والغريب أن أكثر اثنين هاجما الصحافة يعد مجرد ذكر اسميهما سبا وقذفا فأحدهما اسمه كرم الحفيان والثاني رجل اسمه شيرين أحمد فؤاد».

بينما خصص مدير تحريرها زميلنا وصديقنا عصام كامل فقرات بابه اليومي ـ فيتو ـ لهاجمة أعضاء المجلس الذي هاجموا الصحافيين وهي:

«قال النائب كرم الحفيان «طظ في الصحافيين ومش محتاج حد ينشر أخباري» وأنا لا أعرف صحيفة تهتم بشؤون الحفاة.

الحفيان الذي قال كلاما تحت قبة البرلمان ضد الصحافة والصحافيين لا يحتاج الى رد أو هجوم عليه، فقط نتمنى أن يديم الله عليه نعمة الحفيان.

تصوروا نائبا آخر ظل يصرخ بصوت عال مؤيدا حبس الصحافيين مؤكدا أنه «ملسوع» منهم والغريب أن اسمه «شيرين».

إذا كان أعضاء لبرلمان يتحدثون عن بعض حالات ابتزاز في الوسط الصحافي فالحمد لله لم يخرج من بيننا صحافي بلطجي ولا آخر متخصص في النقوط وليس لدينا صحافيون من زبائن سميحة».

مجلس الشعب ونقابة الصحافيين

ومن «الأحرار» إلى «المصري اليوم» بنفس اليوم زميلنا وصديقنا مجدي مهنا وقوله في عموده اليومي ـ في الممنوع ـ

«من المتوقع أن ينتهي مساء اليوم مجلس الشعب من غلق وسلق وطهي قانون الحبس في جرائم النشر بالصيغة التي انتهى إليها مجلس الشورى، متضمنا المادة التي تجرم التعرض للذمة المالية، والتي يحاول من خلالها الحزب الوطني حماية رموزه الفاسدة وحيتانه الكبيرة التي لا تريد ان تشبع أبدا، فالتعليمات كما هو واضح صدرت والقضية بهذه الصورة، لم تعد كما يصورها البعض و يحصرها في أن الرئيس مبارك وعد منذ أكثر من عامين بإصدار تشريع يلغي عقوبة الحبس في قضايا النشر وأن الحزب الوطني وبعضا من رموزه الفاسدة هو الذي يرغب في إلغاء وعد الرئيس، انما القضية أصبحت أكبر من ذلك بكثير، إنها بين مؤسسة الفساد وبين حرية الصحافة، ويخطئ الحزب الحاكم وتخطئ معه رموزه الكبيرة إذا تصوروا أنهم بخروج التشريع الجديد بالصورة التي يريدونها، قد حققوا انتصارا في تلك المعركة وأن سهامهم الغادرة والمسمومة قد قتلت حرية الصحافة وأنهم انتصروا في معركة الفساد.

هذا القانون الجديد سوف يدفن بعد قليل في مقابر الحزب الوطني، وسيصاب بالسكتة القلبية وسيضاف إلى بقية القوانين التي كبلت حرية الصحافة على مدى عشرات السنين، ولن يطبق القانون ولن تستعمل مواده، لماذا؟ لأن العشرات، بل المئات من الصحافيين الشرفاء سيقاومون هذا القانون، ووقتها ستكتشف الدولة أنها في ورطة كبيرة، فإذا كانت لديها القدرة على سجن صحافي او خمسة أو عشرة صحافيين، فهي عاجزة ولن تجرؤ على حبس خمسين أو مائة صحافي، من الذين سيخرجون لهذا القانون ألسنتهم». طبعا سيتم دفنه ولن يفكر احد في زيارة قبره وقراءة الفاتحة، ولو حدث وتمت الزيارة فللشماتة واللعن.

وأما آخر من سنزوره يوم السبت فهو صديقنا استاذ القانون الدكتور محمد نور فرحات الذي نشرت له «الأهرام» حديثا أجراه معه زميلنا جمال الكشكي، جاء فيه:

«يرى الدكتور نور فرحات أستاذ القانون وممثل نقابة الصحافيين في اللجنة المشتركة لمراجعة القانون أن هناك بعض الايجابيات والسلبيات تضمنها القانون ولكن إذا ما تم تمرير القانون وإقراره بمجلس الشعب بهذه الصورة، فمعنى ذلك أن الحكومة أخذت باليسار ما أعطته باليمين، فلم تستجب الحكومة مثلا لإلغاء الحبس في جريمة إهانة رئيس دولة أجنبية، علما بأن هذه الجريمة لا تقام فيها الدعوى الجنائية إلا بناء على طلب وزير العدل كما ان المادة 179 من القانون نصت على أن تكون عقوبة الحبس وجوبية هذا فضلا عن ان الحكومة أبقت أيضا على عدد من الجرائم الأخرى ـ المنصوص عليها في الكتاب الثاني من قانون العقوبات من المادة 102 مكرر والمادة 80 فالمادة الأولى تعاقب بالحبس والغرامة كل من نشر أخبار أو بيانات أو إشاعات كاذبة تجاه الداخل وكذلك الأمر بالنسبة للمادة الثانية التي تتناول الأخبار والبيانات والاشاعات تجاه الخارج، كما أنه تم الابقاء أيضا على جريمة إهانة الهيئات لنظامية ممثلة في مجلسي الشعب والشورى والوزارات، وتمسكت نقابة الصحافيين بأن تقتصر هذه الجريمة على القوات المسلحة فقط لكن الحكومة أبقت على نص إبقائه كما هو وعقوبتها الحبس، أن أخطر العيوب التي تضمنها القانون هي استحداث نوع جديد من الجرائم لم يكن موجودا من قبل وهو أنه في حالة المساس بالذمة المالية للموظف العام دون توفير المستندات التي تؤكد ذلك فستكون العقوبة الحبس الوجوبي، ولن ينكر د. فرحات أن المشروع الذي تقدمت به الحكومة يتضمن ايجابيات من بينها إلغاء عقوبة الحبس في جرائم السب والقذف وجعل عقوبة الحبس اختيارية بعد أن كانت وجوبية، وإلغاء المسؤولية المفترضة لرؤساء التحرير عما ينشر في صحفهم، واستبدل بها المسؤولية الفعلية في حالة علمهم بما ينشر في صحفهم».

وإلى يوم الأحد بادئين بزميلنا وصديقنا محمد بركات رئيس تحرير «الاخبار» وقوله:

«لو صحت واقعة ارسال خطابات تحمل تهديدا لأعضاء مجلس الشعب فإن من أرسلها في هذا التوقيت بالذات لا يريد خيرا للصحافيين وليس من المحبين للصحافة أو الحرية، بل واقول أيضا اننا نثق بأن المجلس ونوابه هم أنصار حرية الرأي وحرية الصحافة ومن مؤيديها وليسوا على الطرف المناقض لذلك، وإذا كنا نقول إننا نثق في وقوف مجلس الشعب بجانب حرية الصحافة، فإننا نقول بنفس الوضوح اننا واثقون كل الثقة في أن الرئيس مبارك هو الداعم الأكبر والمدافع الأكبر عن حرية الصحافة وحرية الرأي والتعبير، قلنا ذلك من قبل ونقوله الآن أيضا، ولا أعتقد أن قلما سوف يقصف في عهد مبارك، ولا أظن أن صحيفة سوف تغلق في عهده، ولن يفعل ذلك ولن يسمح به على الاطلاق، هذا ما نعرفه عنه وهذا ما عهدناه عليه، وهو ما سوف يستمر، لذلك فإن جموع الصحافيين يثقون في مساندة الرئيس لهم في تمسكهم بحرية الصحافة ومطالبتهم بإلغاء الحبس في قضايا النشر حتى يستطيعوا ممارسة دورهم في النقد البناء والحر لمصلحة الوطن والمواطن.

والصحافيون في مطالبتهم بذلك لا ينكرون الايجابيات التي تضمنها المشروع المطروح للمناقشة الآن في مجلس الشعب لتعديل قانون العقوبات بشأن جرائم النشر، من أجل ذلك كله ومن قبله ومن بعده فإن الصحافيين يعلقون آمالهم على مبارك في دعم حرية الصحافة، وهم يدركون أنه حامي الحرية، ودرعها الواقي ضد كل من لا يؤمنون بها».

طبعا، طبعا، لا شك فيما يقوله بركات، ولا شك ايضا في قول كاتبنا الساخر الكبير أحمد رجب في نفس العدد في بابه اليومي ـ نص كلمة ـ

«المتربصون بالصحافة هم أيضا الذين أصدروا من عشر سنوات قانون تكميم الصحافة والرئيس مبارك هو الذي أمر بسحب القانون من مجلس الشعب والرئيس له مواقف كثيرة في التصدي لخصوم الصحافة، والصحافة على امتداد تاريخها لم تحصل على حرية بهذا الحجم الذي حصلت عليه في عهد مبارك، وبغض النظر عما فعله ترزية القوانين، فان الرئيس مبارك هو صاحب أعظم انجاز تاريخي وأول حاكم منذ الفراعنة يتيح للمصريين حرية اختيار الحاكم تموت بضربة فساد».

طبعا، وضربة الفساد كما تعلمون أشد عنفا وهولا من ضربة الشمس، ولذلك قال في نفس العدد زميلنا وصديقنا وعضو مجلس نقابة الصحافيين ياسر رزق:

«إذا كنت صاحب رأي لا تستطيع أن تسأل من أثري من دم الشعب وأصبح يمتلك القصور والعزب وأساطيل السيارات: «من أين لك هذا؟» وإلا عوقبت بالحبس لأنك بذلك تطعن في ذمته المالية!

لا تستطيع أن تكشف الفاسدين والمحتكرين ولصوص المال العام وقتلة الشعب بالأغذية الفاسدة والسرطنة، وإلا عوقبت بالحبس لأنك بذلك تطعن في ذمتهم المالية!

لا تستطيع إذا كنت صحافيا وكاتبا أو اعلاميا أن تنتقد فشل هيئة السكك الحديدية لو احترق 500 راكب في حادث قطار كما حدث بقطار الصعيد مثلا، أو تنتقد اهمال مرفق المياه لو شرب مواطنون المياه مختلطة بالمجاري و حتى تنتقد تقاعس وزارة عن تنفيذ برنامج الرئيس وإلا عوقبت بالحبس بتهمة إهانة هيئة أو مصلحة عامة! لا تستطيع أن تتهم من مكنوا الشاب القطري الذي قتل وأصاب 15 مصريا من الهروب خارج البلاد بالتواطؤ وإلا عوقبت بالحبس سنتين، بينما هو عوقب بالحبس سنة واحدة! لا تستطيع إذا عرفت خبرا صحيحا عن حدث متوقع أن تنشره فقد تكذبه الحكومة وتعاقب بالحبس بتهمة نشر أخبار كاذبة!

لا تستطيع أن تصف ابيهود أولمرت الذي يمارس الابادة الجماعية ضد الفلسطينيين بأنه سفاح ولا تستطيع أن تقول عن جورج بوش إذا ألقى قنبلة ذرية على إيران انه قاتل، وإلا عوقبت بالحبس وبغرامة تصل إلى 20 ألف جنيه أو بإحدى العقوبتين!

قد تهون عليك حريتك وتكتب، لكن رئيس التحرير لن ينشر ما كتبت وإلا عوقب هو الآخر بغرامة 20 ألف جنيه، وإذا هان عليه ماله ونشر، فإنه لن يستطيع النشر مرة تالية لأن مبالغ التعويض التي سيحكم بها سوف تغلق الجريد!

أهون عليك أن تكون «صاحب عبارة» من أن تكون «صاحب رأي»، فصاحب العبارة يحاكم بتهمة التسبب في قتل أكثر من ألف مصري أمام محكمة الجنح بينما صاحب الرأي إذا طعن في ذمة الفاسدين وانتقد تقصير المصالح الحكومية وهاجم قتلة المصريين والعرب يحاكم أ